

Distr.: Limited
15 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٩ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على

الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد مجدي رمضان (لبنان) بناء على

مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.50

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،
و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،
و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨
المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) الذي اعتمده رؤساء الدول
والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية، والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على
الفقر المدقع، وتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من
الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

وإذ تؤكد الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم أن القضاء عليه ضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه في توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢) وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٣)،
وإذ تشير إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٤) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٥)،

وإذ تعرب عن عميق قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضرراً، ولا سيما في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا جنوب الصحراء،

وإذ ترحب بالمبادرة التي أعلن عنها رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا ورئيس وزراء إسبانيا، بدعم من الأمين العام، لعقد مؤتمر قمة قادة العالم بشأن العمل من أجل مكافحة الجاعة والفقر، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

وإذ تلاحظ تقرير لجنة القطاع الخاص والتنمية: "تحرير عملية تنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تعمل لصالح الفقراء"،

وإذ تكرر التأكيد أيضاً على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٦)؛

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٥) القرار د إ-٢٤/٢، المرفق.

(٦) A/59/326.

- ٢ - **تكرر التأكيد** على أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجهه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛
- ٣ - **تؤكد** أن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه مهما قيل في تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية فلن توفى قدرها، وأنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة ولملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق تنميتها المستدامة؛
- ٤ - **تعترف** بأن النمو الاقتصادي المستمر، المعزز بزيادة في الإنتاجية وبيئة مؤاتية حتى بالنسبة للاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع الخاصة ضروري للقضاء على الفقر، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وللاارتقاء بمستوى المعيشة؛
- ٥ - **تعيد تأكيد** أهمية المساهمات والمساعدات المقدمة من بلدان نامية إلى بلدان نامية أخرى في سياق التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛
- ٦ - **تسلم** بضرورة أن تدمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأن تشارك مشاركة عادلة في منافع العولمة، وذلك حتى تتمكن من بلوغ الأهداف المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، لا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون استراتيجيات القضاء على الفقر هذه استراتيجيات فعالة؛
- ٧ - **تؤكد مجدداً** أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، والشروط والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه، وتشجع أموراً من بينها الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

الاستجابة العالمية للقضاء على الفقر

- ٨ - **تشدد على** أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتدعو إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري^(٢) تنفيذاً تاماً وفعالاً؛
- ٩ - **تؤكد مجدداً** أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية ديناميكية مؤاتية، تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمالية والتجارة

والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير في فرص البلدان النامية في التنمية؛ وأنه ينبغي للمجتمع الدولي، تحقيقاً لهذه الغاية، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وأنه ينبغي دعم الجهود المبذولة لإصلاح البنية المالية الدولي بقدر أكبر من الشفافية وبالمساهمة الفعلية للبلدان النامية في عمليات صنع القرار؛ وأنه يمكن لنظام تجاري متعدد الأطراف، عالمي وقائم على القوانين والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، إلى جانب تحرير التجارة تحريراً حقيقياً، أن ينشط التنمية بقدر كبير في العالم أجمع، وأن يعود بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

١٠ - تؤكد مجدداً أيضاً أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية المتينة المتجاوبة مع احتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المستمر والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن، والاستقرار الداخلي، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام العام بمجتمعات عادلة وديمقراطية تشكل أيضاً عناصر أساسية يعزز الواحد منها الآخر؛

١١ - ترحب بالنتائج التي أسفرت عنها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في سان باولو، البرازيل^(٧)، وباعتماد توافق آراء سان باولو^(٨)، وبروح سان باولو؛

١٢ - تسلم بالدور الهام الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر، وترحب باعتماد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لمقرراته في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤^(٩) التي كرس فيها الأعضاء أنفسهم من جديد للوفاء بالأبعاد الإنمائية لبرنامج الدوحة الإنمائي والتزموا بذلك من جديد، وهو البرنامج الذي يجعل من احتياجات ومصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً محورياً لبرنامج عمل الدوحة؛

(٧) TD/L.382.

(٨) TD/410.

(٩) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579 والتصويب، متاحة على شبكة الإنترنت في الموقع <http://docsonline.wto.org>.

١٣ - تسلم بأن مكافحة الفساد على جميع المستويات أولوية من الأولويات، وأن الفساد عقبة كأداء تقف أمام تعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال، وتحول وجهة الموارد عن الأنشطة الحيوية للقضاء على الفقر، ومكافحة الجوع، والتنمية الاقتصادية والمستدامة؛

١٤ - تؤكد أن التعاون الدولي إلى جانب وضع سياسات داخلية مترابطة وثابتة، ضروري في تكميل ودعم جهود البلدان النامية لاستغلال مواردها المحلية لأغراض التنمية والقضاء على الفقر وفي ضمان قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتوخاة في إعلان الألفية؛

١٥ - ترحب بالزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية وتؤكد مجددا أنه لا بد من زيادة هذه المساعدة وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا ما أريد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وأنه من الضروري، من أجل بناء الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، التعاون على مواصلة تحسين السياسات واستراتيجيات التنمية لتعزيز فعالية المعونة، على الصعيدين الوطني والدولي؛

١٦ - تؤكد أهمية تعزيز التمويل وجعله قابلاً للتنبؤ به من أجل ضمان استدامة جهود التنمية والقضاء على الفقر التي تبذلها البلدان النامية؛

١٧ - تحت البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً ملموسة لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، على القيام بذلك، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١^(١٠)، وتشجع البلدان النامية على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في العمل على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتثني على المانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقتراباً منها، وتؤكد أهمية القيام بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

١٨ - تشير إلى القرار المتخذ بمواصلة النظر في موضوع إمكانية إيجاد مصادر ابتكارية إضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة منها والداخلية والخارجية،

(١٠) انظر 191/13.A/CONF.

مع مراعاة الجهود الدولية المبذولة والمساهمات والمناقشات، ضمن الإطار الشامل والجامع لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

١٩ - **تسلم** بأن تهينة بيئة داخلية مؤاتية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

٢٠ - **تسلم أيضا** بأنه يجب على الدائنين والمدينين تقاسم مسؤولية منع وحل حالات الديون التي لا يمكن تحملها، وبأن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحت في هذا الصدد البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٢١ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التسهيلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

٢٢ - **تعترف** بالدور الحاسم الذي يمكن للتمويل الصغير والائتمانات الصغيرة أدائه في القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في انتهاج سياسات تيسر التوسع في مؤسسات التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة من أجل تلبية الطلب الكبير غير الملبى على الخدمات المالية لدى الفقراء، بما في ذلك تحديد واستحداث الآليات اللازمة لتعزيز الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية وتوفير الحوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تفي بالمعايير الوطنية لتقديم هذه الخدمات المالية إلى الفقراء؛

٢٣ - **تعترف أيضا** بقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أن تكون أداة قوية للتنمية والقضاء على الفقر وأن تساعد المجتمع الدولي على تعظيم فوائد العولمة، وترحب في هذا الصدد بعقد المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من ١٠ إلى ١٢

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف وبالعرض الذي تقدمت به تونس لاستضافة المرحلة الثانية منه في تونس العاصمة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛

سياسات القضاء على الفقر

٢٤ - تؤكد مجدداً أن القضاء على الفقر ينبغي أن يعالج بطريقة متكاملة، كما هو موضح في خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسرغ للتنفيذ")^(١١)، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة والاستراتيجيات القطاعية في مجالات منها التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية والمجتمعية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة والموارد الطبيعية، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، بما يزيد من الفرص والخيارات المتاحة للذين يعيشون في فقر وبمكّنتهم من بناء وتعزيز ما لديهم من الأصول من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتُشجع في هذا الصدد البلدان على وضع سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقاً لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

٢٥ - تؤكد في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر إن وجدت، وتُثيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

٢٦ - تدرك أهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة تطويع تلك الممارسات لتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

٢٧ - تؤكد مجدداً أنه ينبغي لجميع الحكومات والمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاز سياسة فعّالة وواضحة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتُشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج بُعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

(١١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٢٨ - تؤكد مجدداً أيضاً على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافاً شاملة وشروطاً أساسية للتنمية المستدامة؛

٢٩ - تؤكد الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة للفتيات، في تمكين من يعيشون في فقر، وتؤكد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل دكاك الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم^(١٢)، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

٣٠ - تدرك ما لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية والناقلة للعدوى من آثار مدمرة لجهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحد من وطأة الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة تلك الأمراض؛

٣١ - تسلم أيضاً بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال يتسبب في خسائر فادحة للأفراد والأسر، وبخاصة النساء والفتيات، وهو يهدد، في أشد البلدان تضرراً، بتقويض ما أحرز من تقدم طوال عقود في المجالات الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية إذ يحد من العمر المتوقع عند الولادة، ويتسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي، ويعمق الفقر، ويساهم في النقص الغذائي، وأنه يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لانعدام المساواة بين الجنسين، والتبعية الاقتصادية والفقر؛ وبأن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو عنصر هام من عناصر القضاء على الفقر، وشرط لا بد منه للعمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٣٢ - تؤكد الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتشدد في هذا الصدد على هدف تخفيض نسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة أو على تحمل تكاليفها ونسبة السكان الذين لا يتوافر لهم الصرف الصحي الأساسي، إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وفقاً لما تم تأكيده مجدداً في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

(١٢) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الختامي للمنتدى العالمي للتعليم، دكاك، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

٣٣ - تسلم بأن الافتقار إلى السكن الملائم يظل يشكل تحديا ملحا في العمل من أجل القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتشدد على أنه ما لم تتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل عدد سكان الأحياء الفقيرة الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم يتزايد، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحقيق تحسن كبير في مستويات المعيشة لما لا يقل عن ١٠٠ مليون من ساكني الأحياء الفقيرة بحلول ٢٠٢٠؛

٣٤ - تسلم أيضا بما للقضاء على الفقر والجوع في الريف من أهمية حاسمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛ وبضرورة أن تكون التنمية الريفية جزء لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية؛

مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

٣٥ - تعترف بالمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها صندوق التضامن العالمي لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛ وبخاصة هدف تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

٣٦ - تحيط علما بالجهود المبذولة لتحديد استراتيجية صندوق التضامن العالمي وحشد الموارد لتمكينه من الشروع في أنشطته، وتدعو الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، المنظمات المعنية، والمؤسسات والأفراد إلى التبرع إلى الصندوق؛

٣٧ - تشير إلى أنه في سياق إعلان الألفية، حدد رؤساء الدول والحكومات التضامن باعتباره من القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر في هذا الصدد أن تعلن في الدورة الستين للجمعية العامة العشرين من كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوما دوليا للتضامن الإنساني؛

٣٨ - تدعو الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين بأن يتخذوا من تنظيم المشاريع وسيلة للمساهمة في القضاء على الفقر على أن تراعي في ذلك مراعاة تامة المصالح والاستراتيجيات والأولويات الوطنية؛

أفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٩ - تؤكد، وفقاً لما سُلّم به في إعلان الألفية، على أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث لا يزال الفقر يشكل تحدياً كبيراً وحيث لم تنتفع بعد معظم البلدان انتفاعاً كاملاً من الفرص التي تتيحها العولمة، مما أدى إلى زيادة تفاقم تهميش هذه القارة؛

٤٠ - تؤكد مجدداً دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١٣)، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في تنفيذ التعهدات الواردة فيها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيب بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل دعم تنفيذ هذه الشراكة التي يمثل هدفها الأساسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة على أساس الملكية والقيادة الأفريقيتين وتعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي، وفقاً لمبادئ هذه الشراكة وأهدافها وأولوياتها؛

٤١ - تحيط علماً بخطة العمل المتعلقة بتعزيز العمالة والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا^(١٤) التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة والتخفيف من حدة الفقر، المعقود في واغادوغو من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ وتحيط علماً بدور منظمة العمل الدولية، في مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة؛

٤٢ - تهيب بحكومات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية أن تنفذ بالكامل الالتزامات الواردة في إعلان بروكسل^(١٥) وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١٦)، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٤٣ - تؤكد على أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتكرر تأكيد أهمية الدعم الدولي للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٧)، وتؤيد في هذا الصدد عقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج

(١٣) A/57/304، المرفق.

(١٤) EXT/ASSEMBLY/AU/4 (III) Rev.4.

(١٥) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(١٦) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(١٧) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.94.I.18 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في موريشيوس، وتتطلع إلى نتائج هذا الاجتماع؛

٤٤ - **تعرّف** بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية ضمن إطار عمل عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عمل عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(١٨)؛ وتشدد على ضرورة أن تنفذ المنظمات الدولية والمانحون في نهج يشرك العديد من أصحاب المصالح، توافق آراء ساو باولو الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في ساو باولو، البرازيل، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبخاصة الفقرات ٦٦ إلى ٨٤؛

الأمم المتحدة ومكافحة الفقر

٤٥ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساساً شاملاً لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما هدف القضاء على الفقر والجوع، وتؤكد أهمية الحدث الرفيع المستوى الذي ستعقدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ المزمع عقده في افتتاح الدورة الستين للجمعية العامة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤؛

٤٦ - **تؤكد من جديد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المنتسبة إليه، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية في مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(١٨) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/30)، المرفق الأول.

٤٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

٤٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".
